



إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من الديوان الملكي برقم ٤٠٩٧ وتاريخ ١٧/١/١٤٤٥هـ، المشتملة على برقية معالي وزير المالية رقم ٣٧٢٩ وتاريخ ٦/٥/١٤٣٩هـ، في شأن دراسة احتساب الرواتب والاجور والمكافآت والبدلات الشهرية وفقاً للتاريخ الميلادي.

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (٦/م) وتاريخ ١٢/٤/١٤٠٧هـ، وبعد الاطلاع على قراري مجلس الوزراء رقم (٥٥١) وتاريخ ٢٥/١٢/١٤٣٧هـ، ورقم (٩٧) وتاريخ ٣/٢/١٤٤٤هـ.

وبعد الاطلاع على المذكرات رقم (٣٧٢) وتاريخ ٥/٣/١٤٤٢هـ، ورقم (٧٩٠) وتاريخ ١٥/٥/١٤٤٢هـ، ورقم (١٣٤١) وتاريخ ١٤/٦/١٤٤٣هـ، ورقم (٢٥٤٢) وتاريخ ٢١/٨/١٤٤٤هـ، ورقم (٥٠) وتاريخ ٦/١/١٤٤٥هـ، المعدة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

وبعد الاطلاع على توصية مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٥-١٠/٤٤/ت) وتاريخ ٢١/١٠/١٤٤٤هـ.

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٢٨٨٣) وتاريخ ١٩/٣/١٤٤٥هـ.

يقرر ما يلي:

أولاً : الموافقة على أن يكون احتساب المدد في جميع الإجراءات والتعاملات الرسمية على أساس التاريخ الميلادي، عدا ما كان مرتبطاً بأحكام الشريعة الإسلامية المبني فيها احتساب المدد على التاريخ الهجري، أو ما يرد النص صراحة على احتساب مدته على أساس التاريخ الهجري.

ثانياً : تشكل لجنة وزارية من أصحاب المعالي: وزير المالية، ووزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ووزير الاقتصاد والتخطيط، تتولى البت في التحديات والإشكالات التي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
الأمارة العامة لمجلس الوزراء

وزارات مجلس الوزراء

قد تواجه الجهات في تطبيق التحول من التاريخ الهجري إلى التاريخ الميلادي في
احتساب المدد.

رئيس مجلس الوزراء

المركز
الوطني
للموثائق
والمخفوظات

National Center for Archives & Records